المرصد

عين على الأحداث

الخميس 08 أبريل 2021 | 31 صفحة | العدد: 161 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

المرتزقة الأجانب ومصير المستقبل السياسي والامني في ليبيا

المرتزقة في ليبيا..
آخر ملفات المناورة

قصة المرتزقة السوريين في ليبيا

الاشراف: شريف الزيتوني - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

قضية المرتزقة في ليبيا..

عثرة في وجه التفاؤل

مجلة «المرصد»

لازالت قضية المرتزقة في ليبيا مثار جدل داخليا وخارجيا ولا يزال الخلاف حولها على أشده، بين من يضع شروطا لخروجهم ومن ينكر وجودهم إلى جانبه، لكن التحركات التي يراقبها الجميع تشير إلى أن الكثير من المناطق مازال فيها أولئك المسلحون، ولا نية لداعميهم في إخراجهم من البلاد إلا بعد ضمانات مسبقة وما خلص إليه اجتماع رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري خالد المشري بوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريون قبل يومين في النيجر، إلا تأكيد على ذلك الخلاف.

بالعودة قليلا إلى الوراء، وبحسب تقارير للأمم المتحدة، كان هناك في ليبيا إلى حدود ديسمبر من الماضي حوالي 20 ألف مسلح من المرتزقة كانوا يقاتلون في الحرب التي دارت رحاها بضواحي العاصمة طرابلس، وأن هناك ما لا يقل عن 10 قواعد يتمركز فيها أولئك المسلحون الذين يحملون جنسيات مختلفة، وهي أرقام لا تبعث على التفاؤل وقد تجعل قرارات الحوار السياسي الليبي التي أفرزتها اجتماعات جنيف وغريان، مجرّد نقاط داخل القاعات المغلقة يصعب تنفيذها على الأرض.

وفي تقارير متعاقبة مازالت الاتهامات تلحق تركيا بأنها تتمرد على مخرجات اتفاق وقف إطلاق النار وتصر على مواصلة إرسال المرتزقة إلى ليبيا. ففي آخر المعطيات حول القضية، نشرت قناة العربية يوم 02 أبريل تقريرا إخباريا نقلا عن المرصد السوري لحقوق الإنسان، عن مناورة تركية في نقل المرتزقة، حيث أشارت إلى أنها بالفعل أعادت عددا منهم إلى تركيا، لكنها في المقابل أعادت إرسال حوالي 380 إلى ليبيا، ليبقى العدد عند حوالي 7000 مسلح أغلبهم من فصيل «سليمان شاه». وأضاف التقرير أن الفصيل قطع أي اتصال له مع الخارج

> لازالت قضية المرتزقة في ليبيا مثار جدل داخليا وخارجيا ولا يزال الخلاف حولها على أشده، بين من يضع شروطا لخروجهم ومن ينكر وجودهم إلى جانبه، لكن التحركات التي يراقبها الجميع تشير إلى أن الكثير من المناطق مازال فيها أولئك المسلحون، ولا نية لداعميهم في إخراجهم من البلاد إلا بعد ضمانات مسبقة.

لكن يرجح أنه توجه نحو قاعدة الوطية أين يتمركز ضباط أتراك من رتب عالية لقيادة تلك المجموعات.

وذكر تقرير للمرصد السوري أن أنقرة تراوغ في الملف وما تقوم به هو «بمثابة مناورة تركية وسياسة إعلامية فقط لا غير، حيث إن هناك أكثر من 6630 مرتزقا لايزالون في ليبيا، ناقلاً عن مصادر من داخل المرتزقة، تؤكد أن هناك نوايا تركية لإبقاء مجموعات من الفصائل السورية الموالية لها في ليبيا لحماية القواعد التركية هناك».

في سياق متصل طالب الاتحاد الأوروبي، برحيل كل القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، معتبرا أن ذلك هو الشرط الأساسي لعودة الاستقرارا في البلاد. وفي مؤتمر صحفي في طرابلس يوم 4 أبريل، قال رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل: «لقد خلقتم الفرصة لإعادة بناء بلدكم، لكن هناك شرط واحد مسبق: يجب على جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية مغادرة البلاد».

وقبل ذلك قال وزراء خارجية فرنسا جان إيف لودريان، وإيطاليا لويجي دي ماي، وألمانيا هايكو ماس في لقاء لهم مع وزيرة خارجية حكومة الوحدة الوطنية الليبية، نجلاء المنقوش، إنّ أوروبا تدعو إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، وأن النجاح في هذه المهمة هو الشرط الأساسي الضامن لإجراء الانتخابات الليبية في موعدها نهاية العام الجاري وتحقيق السلام

بحسب تقارير للأمم المتحدة، كان هناك في ليبيا إلى حدود ديسمبر من الماضي حوالي 20 ألف مسلح من المرتزقة كانوا يقاتلون في الحرب التي دارت رحاها بضواحي العاصمة طرابلس، وأن هناك ما لا يقل عن 10 قواعد يتمركز فيها أولئك المسلحون الذين يحملون جنسيات مختلفة.

والمصالحة في البلاد.

السلطة التنفيذية الجديدة بدورها تكرر تصريحاتها بضرورة أن يغادر المرتزقة الأجانب من ليبيا، مؤكدة أنها تتواصل مع المجتمع الدولي والبعثة الأممية، بشأن الإسراع بتنفيذ مخرجات الحوار السياسي، باعتبارها سبيلا للتقدّم بالعملية السياسية في البلاد، وضامنا لإجراء الانتخابات في موعدها نهاية العام الجاري، لكن التنفيذ الحقيقي يبقى رهين تجاذبات خارجية مازالت تمسك ورقة المرتزقة في إطار تنافس النفوذ ومحاولة كل طرف فرض شروطه على اللاعبين في المشهد الليبي.

خلاصة القول أنه وعلى الرغم من حالة التفاؤل في داخل ليبيا وخارجها بأن الأمور تتجه نحو الحل النهائي، لا زالت معضلة المرتزقة أكبر الإشكاليات التي تلقي بظلالها على أزمة تتجاوز فترتها أكثر من 10 سنوات، بل يرى كثيرون أنها من بين أسباب إطالة أمد الصراع، ويبدو أن القوى الدولية لم تمارس نفوذها بما يكفي للوقوف بقوة أمام معرقلي الاتفاق، الأمر الذي يطرح أسئلة كثيرة، عن نجاح العملية السياسية في المستقبل القريب.

** مازالت الاتهامات تلحق تركيا بأنها تتمرد على مخرجات اتفاق وقف إطلاق النار وتصر على مواصلة إرسال المرتزقة إلى ليبيا.

** على الرغم من حالة التفاؤل في داخل ليبيا وخارجها بأن الأمور تتجه نحو الحل النهائي، لا زالت معضلة المرتزقة أكبر الإشكاليات التي تلقي بظلالها على أزمة تتجاوز فترتها أكثر من 10 سنوات، بل يرى كثيرون أنها من بين أسباب إطالة أمد الصراع.

الدور التركي في ليبيا منذ 2011...

المرتزقة آخر ملفات المناورة

شريف الزيتوني

في نهاية العام 2009، زار رئيس الوزراء التركي والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان، ليبيا، وهي الزيارة الأخيرة له قبل إسقاط الناتو لنظام العقيد معمر القذافي. من يعود إلى تلك الزيارة، سيتذكّر مواقف الرئيس التركي والقيادي في حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وما كان يقوله من مدحيات في الزعيم الليبي، لن يتصوّر للحظة أن ينقلب الرجل الرجل في أول امتحان، ويتحول من حليف قوي إلى خصم أول، بل ومحرّض لإسقاطه. الواقع أن تجربة الأحزاب الإسلامية غالبا ما تنتهي هكذا مع من يُكرمونها ويعطونها حظوة في دولهم، فأمثلة التاريخ حتى في منطقتنا العربية حول الانزياحات في مفترق الطرق كثيرة، وما حصل بين ليبيا أيام القذافي وأردوغان ليس بعيدا عن ذلك.

كانت تركيا وبعد أيام قليلة من تقييم مسارات المعارك في 2011، ضمن المخطط الدولي للهجوم على ليبيا. في تلك الفترة، عاشت المنطقة العربية على وقع تحولات سياسية كبرى، تغيرت معها أنظمة بشكل سريع في بعضها ودخلت دول أخرى في أتون الفوضى وسطوة السلاح. ليبيا من سوء حظها كانت في الصنف الثاني، لأسباب بعضها مكشوف والكثير منها نصف مخفي، بحكم حسابات السياسة. في الجانب المكشوف كانت بعض القوى تسوّق أن المسألة تتعلق بحقوق الإنسان وبشعارات الحرية والديمقراطية وغيرها. أما الجانب النصف فهو الطمع الذي عجّل بقدوم الجميع للقفز على ثروة البلاد. الجميع في ذلك الوقت كان يعرف القذافي ومواقفها من مسألة السيادة والثروة والموقف من الغرب، فكانت الفرصة مواتية للبعض بأن يصفي حسابه معها مادامت الفرصة مواتية والجميع متكالب على إسقاطه.

الموقف التركي في تلك الفترة، اختار أن يكون إلى جانب قرار أممي خاضع في قراراته لمراكز نفوذ وبالتالي فكّرت تركيا أردوغان بمنطق، المراهنة على «الرابح»، هكذا تقريبا كان تعاملها في ما يشبه هواة المراهنات في المسابقات الرياضية. مواقفها وخياراتها بنتها على التوقع وهذا ما حصل لاحقا بإسقاط النظام وترك البلاد أمام شبح الفراغ والفوضى وصعود المليشيات وقوى العنف والتطرف،

كانت تركيا وبعد أيام قليلة من تقييم مسارات المعارك في 2011، ضمن المخطط الدولي للهجوم على ليبيا. في تلك الفترة، عاشت المنطقة العربية على وقع تحولات سياسية كبرى، تغيرت معها أنظمة بشكل سريع في بعضها ودخلت دول أخرى في أتون الفوضى وسطوة السلاح.

لتجد أنقرة نفسها في رأس قائمة النافذين الجدد على الساحة الليبية، وتضع منذ ذلك التاريخ قدما على الأرض وفي القاعات المغلقة عبر مقربين لها، هي تدعمهم بكل قوة، وهم يرونها سندهم أمام القوى الدولية والإقليمية التي ترى فيهم مشروعا مشجعا على التطرف ونبذ الآخر.

منذ ذلك التاريخ لم تغب تركيا عن ليبيا. في كل المحطات اللاحقة كانت متواجدة بقوة، الفرق أنها اختارت زوايا اللعب في المشهد. خيارها الذي رسمتها لنفسها هو أن تكون داعمة وحاضنة لكل ممثلي الإسلام السياسي. أردوغان بطبيعته بدأت تكبر في ذهنه فكرة الزعامة واستحضار الخلافة العثمانية وبالتالي بالنسبة إليه، سيفتش عن الأقرب في تبني ما يريد تحت شعارات الإسلام العائد في وجه خصوم تم تصنيفهم خارج ذلك السياق. زعامتها بدأ يبنيها حتى في بلاده عبر الحرب على خصومه الذي يرفضون سياستها، بل حتى عبر صناعة سيناريوهات تؤبّد حكمه وحكم حزبه، ولعل الشبهات حول حادثة الانقلاب التي وقعت منتصف 2016، تكون دليلا على ذلك.

كانت ليبيا إذن ساحة مفتوحة لأردوغان، واصطفافاته مختارة على حسب التفكير الذي يناسب مشروعه. الواقع الذي يتهرب منه كثيرون أن أردوغان لا يراهن على

منذ 2011 لم تغب تركيا عن ليبيا. في كل المحطات اللاحقة كانت متواجدة بقوة، الفرق أنها اختارت زوايا اللعب في المشهد. خيارها الذي رسمتها لنفسها هو أن تكون داعمة وحاضنة لكل ممثلي الإسلام السياسي. أردوغان بطبيعته بدأت تكبر في ذهنه فكرة الزعامة واستحضار الخلافة العثمانية.

مشروع الإسلام السياسي بشكل عقائدي مثلما يتبناه البعض في المنطقة العربية. الرجل سليل ثقافة قومية تركية علمانية ومتعصبة في الكثير من الأحيان لتركيتها، لكن هو اختار ذلك الطريق لغايات لا تغيب عنها المصلحة، وليبيا بالنسبة إلى جزء من المصلحة وحتى ما حصل لاحقا يؤكد ذلك.

وفي تحول غير مسبوق للدور التركي في ليبيا بعد العام 2019، والحرب التي بدأها الجيش على طرابلس، اختارت أنقرة أن تكون جزءا من تلك الحرب. في البداية عبر دعم سياسي ظاهر ولوجستي مخفي، ثم في مرحلة لاحقة بداية العام 2020 بالمشاركة المباشرة إسنادا لحليفها السراج الممثل السياسي لإسلاميي غرب البلاد، وكان ذلك عبر طريقتين، الأولى كانت بإرسال مرتزقة أجانب تم استقدامهم من الساحة السورية والثانية عبر سلاح الجو الذي كان حاسما في تغيير مسار الحرب آنذاك.

وبالحديث السابق عن أمجاد عثمانية راسخة في ذهن أردوغان يحاول أن يستثمر لها كل شئ، نستخضر مقالا للكاتب العربي الكبير طلال سلمان في موقع «الشروق المصرية» متحدثا عن هذا الأمر. في ذلك المقال اعتبر أن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان رسخت في ذهنه أن ليبيا هي بعض أملاك «السلطنة»، وأراد استردادها ولو عن طريق إرسال

في تحول غير مسبوق للدور التركي في ليبيا بعد العام 2019، والحرب التي بدأها الجيش على طرابلس، اختارت أنقرة أن تكون جزءا من تلك الحرب. في البداية عبر دعم سياسي ظاهر ولوجستي مخفي، ثم في مرحلة لاحقة بداية العام 2020 بالمشاركة المباشرة إسنادا لحليفها السراج الممثل السياسي لإسلاميي غرب البلاد، وكان ذلك عبر طريقتين، الأولى كانت بإرسال مرتزقة أجانب تم استقدامهم من الساحة السورية والثانية عبر سلاح الجو الذي كان حاسما في تغيير مسار الحرب آنذاك.

** على الرغم من النداءات المحلية والدولية بضرورة إخراج المرتزقة من ليبيا، إلا أن أنقرة مازالت تصرّ على تجاوز الجميع وعدم الانضباط لمخرجات الحوار السياسي حول القضية. وفي الوقت الذي يبحث فيه الجميع عن توافق داخلي مازالت الطائرات التركية تنقل المقاتلين إلى ليبيا.

** وفي قراءة للإصرار التركي على الإبقاء على المرتزقة داخل ليبيا، يمكن أن نستخلص أنها محاولة المناورة أمام خصومها لضمان استمرار العمل بالاتفاقيات التي تم توقيعها في نوفمبر 2019 مع حكومة الوفاق وما فيها من امتيازات ربحت بها لا في ليبيا فقط بل في المتوسط أيضا، كما أنها تضغط بكل قوة لكي لا يجد حلفاؤها في الداخل أنفسهم خارج اللعبة السياسية مستقبلا.

المرتزقة. سلمان أضاف أن اردوغان يعتبر نفسه وريث السلاطين في مخيلته، لكن في الوقت ذاته، «يحاول اجتياح ليبيا طمعاً بنفطها وموقعها الاستراتيجي ومساحتها الخرافية التي تسمح له بتوسيع إطار مناوراته بوصفه السلطان الجديد».

ومنذ دخولهم إلى ليبيا، أصبحت قضية المرتزقة، أعقد القضايا وأكثرها إثارة للجدل. فبعد توقف المعارك في أغسطس من العام الماضي، ركز الحديث عن ضرورة إخراج المرتزقة الأجانب كسبيل للتقدّم بالعملية السياسية، وحتى الحوار السياسي الذي بدأ في أشهر لاحقة دائما ما ركز على هذه النقطة، إلى أن تم وضع بند في مخرجاته التي أفرزت حكومة الوحدة الوطنية وهو بند المرتزقة الأجانب وضرورة إخراجهم من البلاد.

لكن على الرغم من النداءات المحلية والدولية بضرورة إخراج المرتزقة من ليبيا، إلا أن أنقرة مازالت تصرّ على تجاوز الجميع وعدم الانضباط لمخرجات الحوار السياسي حول القضية. وفي الوقت الذي يبحث فيه الجميع عن توافق داخلي مازالت الطائرات التركية تنقل المقاتلين إلى ليبيا، حيث ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في فبراير الماضي أن دفعات مازالت تصل غرب البلاد وينقلون إلى مناطق يشرف عليها ضباط أتراك، بل حتى محاولات الإيهام بإخراجهم من ليبيا كان يتم عبر التدوير أي إعادة البعض وتعويضهم بآخرين مما خلق مشاكل فرضت على مسؤولي السلطة التنفيذية مطالبة أنقرة بالالتزام بالقرارات التي خلص إليها الحوار السياسي الليبي.

وفي قراءة للإصرار التركي على الإبقاء على المرتزقة داخل ليبيا، يمكن أن نستخلص أنها محاولة المناورة أمام خصومها لضمان استمرار العمل بالاتفاقيات التي تم توقيعها في نوفمبر 2019 مع حكومة الوفاق وما فيها من امتيازات ربحت بها لا في ليبيا فقط بل في المتوسط أيضا، كما أنها تضغط بكل قوة لكي لا يجد حلفاؤها في الداخل أنفسهم خارج اللعبة السياسية مستقبلا، وبالتالي يفهم من رفضها الحسم في قضية المرتزقة أن تحصل على ضمانات من القوى الفاعلة على الساحة الليبية بأن دورها باق ولن تغييره التحولات التي شهدتها البلاد مؤخرا.

المرتزقة في ليبيا..

الأفق الضيّق لتنفيذ اتفاق جنيف

نجاة فقيري

يعتبر ملف المرتزقة في ليبيا من أبرز العقبات المعرقلة للمسار السياسي الجديد الذي انتهجته ليبيا وحققت فيه أشواطا هامة نحو الاستقرار والتوحّد للمضي قدما نحو انتخابات ديسمبر 2021. فمن هذا الجانب يعتبر تواجد المرتزقة حتى هذه الآجال «انتهاكا مروعا للسيادة الوطنية الليبية»، خاصة أن الحوار السياسي الذي تدعّم بوقف دائم لإطلاق النار كانت أهم بنوده الانسحاب الفوري للمرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد.

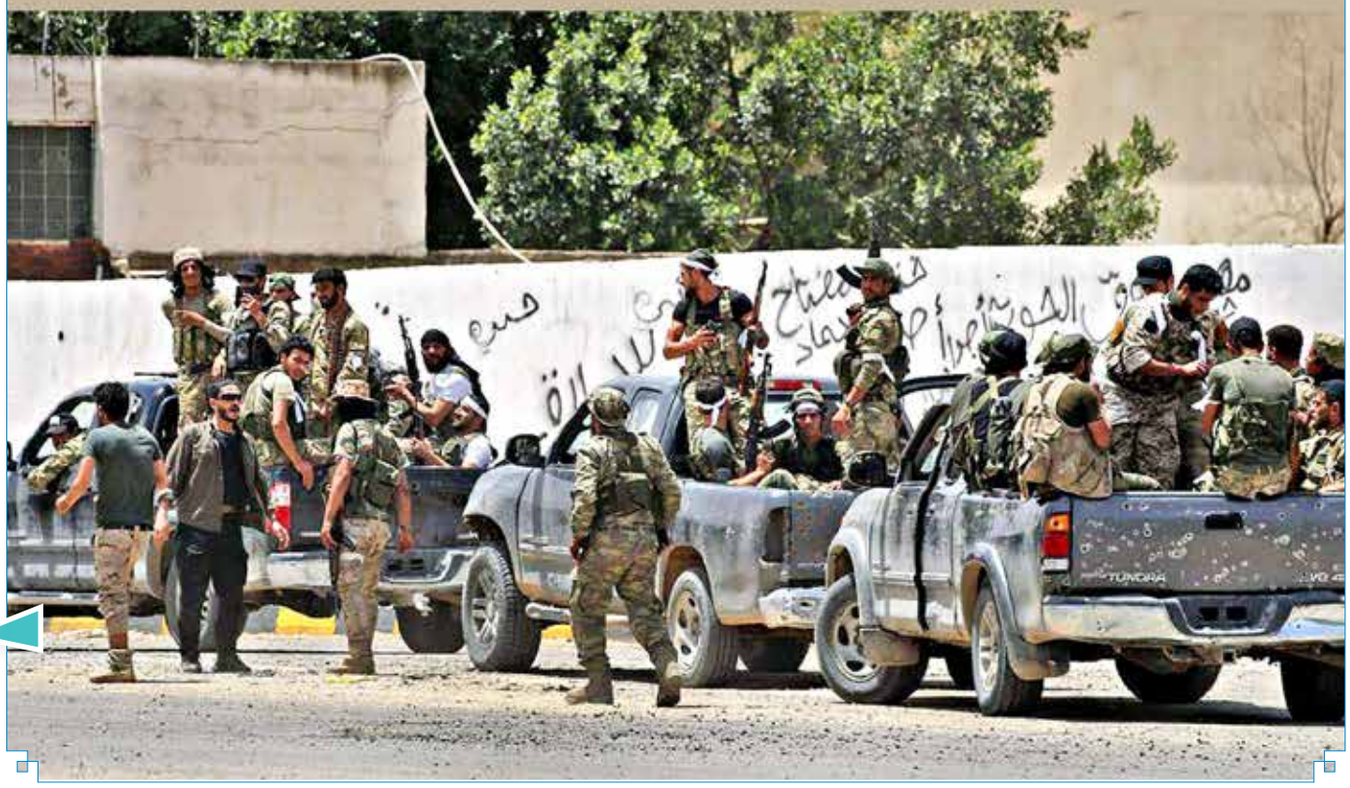

وفور مصادقة البرلمان على الحكومة الإنتقالية الجديدة، طالب مجلس الأمن الدولي مجددا بـ«الانسحاب دون مزيد من التأخير لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا»، مرحبا بالإنجاز التاريخي الذي حققه الليبيون. فحتى منتصف الشهر الماضي أكد مجلس الأمن الدولي أنه لا يزال قرابة 20 ألف جندي ومن المرتزقة في ليبيا حتى نهاية عام 2020 ولم تتم ملاحظة انسحاب أي منهم حتى الآن، كما كشفت الأمم المتحدة عن وجود وجود 10 قواعد عسكرية في ليبيا، تشغلها بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية ومرتزقة.

قضى اتفاق جنيف، عقب اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) مع الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المعنية بالشؤون المنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، ممثلة بالاتحاد الأفريقي وفرنسا وإيطاليا وتركيا والمملكة المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي حث القادة السياسيين الليبيين، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع تنفيذ وقف تام لإطلاق النار، من أهمها الانسحاب الفوري لجميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة البلاد خلال 90 يوما.

كما دعت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5،في بيان لها موفى شهر يناير الماضي القادة السياسيين في البلاد والدول المشاركة في مؤتمر برلين، إلى تنفيذ ما تعهدت به من التزامات تجاه الأزمة الليبية، والتي تشمل ترحيل المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم . وطالبت اللجنة الدول المعنية «بالتنفيذ الفوري، لإخراج كافة المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا، والامتثال لحظر توريد السلاح المفروض من قبل مجلس الأمن».

فلئن نجح اتفاق جنيف في ترسيخ الحل

> يعتبر ملف المرتزقة في ليبيا من أبرز العقبات المعرقلة للمسار السياسي الجديد الذي انتهجته ليبيا وحققت فيه أشواطا هامة نحو الاستقرار والتوحّد للمضي قدما نحو انتخابات ديسمبر.

السياسي ودعم الحوار الليبي الذي أفضى إلى هذا التقدم الهام المحرز في الشأن الليبي إلا أن الخبراء والمراقبون يرون أنه فشل أمام أبرز عقبة والمتمثلة في إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا في المهلة التي حددها.

من جانبه دعا رئيس حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، عبد الحميد الدبيبة، إلى العمل الفوري والجماعي على إخراج المرتزقة من البلاد قائلا أن «المرتزقة خنجر في ظهر ليبيا، ولا بد من العمل على إخراجهم ومغادرتهم» مؤكدا أنه سيتواصل مع الأمم المتحدة والدول التي أرسلت المرتزقة للمطالبة برحيلهم. وأضاف الدبيبة خلال تصريح إعلامي أنه» الأمر ليس بالهين، ويحتاج إلى الحكمة... اليوم سيادتنا منتهكة ولدينا 20 ألف مرتزق في البلاد كما كشفت التقارير الأممية».

من جهة أخرى تعالت بدورها الأصوات المحلية والدولية للمطالبة بالإنسحاب الفوري للمرتزقة من التراب الليبي تطبيقا لما جاءت به الاتفاقيات حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش المجتمع الإقليمي والدولي إلى تقديم الدعم اللازم لليبيا خاصة في ملف المرتزقة قائلا «إن الليبيين يقومون بدورهم، ومن الضروري أيضا أن يقوم كل من يشاركون في الأزمة الليبية بدورهم، مضيفا: «ندائي القوي هو أن تنسحب جميع القوات الأجنبية وكل المرتزقة الأجانب من ليبيا».

وفي هذا الصدد أثنى غوتيريش على صمود اتفاق وقف إطلاق النار وما حققه من خطوات هامة خاصة منها المصادقة على الحكومة الموحّدة الجديدة داعيا المرتزقة والقوات الأجنبية إلى» العودة إلى وطنهم وترك الليبيين وشأنهم، لأن الليبيين أثبتوا بالفعل أنهم قادرون، إذا تركوا وحدهم، على معالجة مشاكلهم».

كما دعا مبعوث الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيش،مجلس الأمن

> قضى اتفاق جنيف، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع تنفيذ وقف تام لإطلاق النار، من أهمها الانسحاب الفوري لجميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة البلاد خلال 90 يوما.

الدولي إلى «دعم السلطة الليبية الجديدة لمواصلة العملية السياسية»، مؤكدا على ضرورة إخراج المرتزقة الأجانب من البلاد لإنجاح هذه العملية. وتباحث نهاية الشهر الماضي مع مسؤولين فرنسيين رفيعي المستوى سبل تسريع إخراج المرتزقة من ليبيا.

حيث أكدت الأطراف المجتمعة على «أهمية المضي في التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع 23 أكتوبر/تشرين أول 2020، ودعم السلطة التنفيذية المؤقتة الموحدة الجديدة، والمجلس الرئاسي والحكومة في مهامهم لتوحيد ليبيا ومؤسساتها». إضافة إلى «معالجة الظروف المعيشية للشعب الليبي وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية وتهيئة البلاد لإجراء الانتخابات الوطنية في 24 ديسمبر المقبل على النحو الوارد في خارطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي»، وفق بيان بيان البعثة الأممية.

كما طالبت كل الدول المتداخلة في الشأن الليبي،على غرار الإتحاد الإفريقي وأوروبا وأمريكا وغيرهم، بضرورة تنفيذ اتفاق اللجنة العسكرية مجددين مطالبتهم في كل مناسبة، على ضرورة إخراج جميع المقاتلين والمرتزقة من البلاد وفسح المجال لليبيين الذين أثبتوا قدرتهم على حل الأزمة بحوارات ليبية ليبية جادة أثمرت مرحلة انتقالية جديدة تسعى بكل السبل المتاحة لتوحيد البلد الممزق بالصراعات والتدخلات منذ 2011، لضمان العيش الكريم للمتضرر الأكبر من هذه الأزمة،طويلة الأمد، المواطن الليبي الذي عانى من الشقاقات والصراعات وسطوة المرتزقة وانتهاكاتهم.

وشددّت نجلاء المنقوش وزيرة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية، على ضرورة خروج كافة المرتزقة من الأراضي الليبية «فورا». وقالت المنقوش، خلال مؤتمر صحفي جمعها بنظرائها الفرنسي جان إيف لودريان الألماني هايكو ماس، والإيطالي لويجي دي مايو، بمقر رئاسة الوزراء في العاصمة طرابلس، أنه تم الاتفاق على ضرورة خروج القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية والإسراع في عودة نشاط السفارات والقنصليات في كافة أرجاء البلاد وتيسير منح التأشيرات من داخل البلاد وليس من خارجها.

وجددّت المنقوش دعوتها الى ضرورة الانسحاب الفوري لكافة المرتزقة من أراضي ليبيا مؤكدة أن «استقرار ليبيا ينعكس إيجابيا على بلدان الجوار بما فيها أوروبا».

لكن مواجهة التعقيدات الميدانية في ظل استمرار التدخلات الأجنبية وتواجد المرزقة، يجعل المحللين يشككون في إمكانية التطبيق العاجل لاتفاق جنيف الذي انقضى على مهلته أكثر من 5 أشهر. لكن مع استمرار المناشدات الدولية وعودة الدبلوماسيات الخارجية، إضافة إلى عودة قوية للدعم الأوروبي والأمريكي مع الإرادة الشعبية الليبية التي أظهرها الفرقاء، فإن كثيرا من الفرضيات الإيجابية تلوح في الأفق خاصة منها إخراج المرتزقة من البلاد.

> لئن نجح اتفاق جنيف في ترسيخ الحل السياسي ودعم الحوار الليبي الذي أفضى إلى هذا التقدم الهام المحرز في الشأن الليبي إلا أن الخبراء والمراقبون يرون أنه فشل أمام أبرز عقبة والمتمثلة في إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا في المهلة التي حددها.

قصة المرتزقة السوريين إلى ليبيا

رمزي الزايري

عقب توقيع الاتفاق الأمني بين حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج والنظام التركي برئاسة رجب طيب أردوغان، في 27 نوفمبر 2019، بدأ تدفق المرتزقة السوريين التي أرسلتهم تركيا للقتال في ليبيا، وهم من المجموعات الجهادية المختلفة التي تقاتل في سوريا مثل لواء المعتصم وفرقة السلطان مراد ولواء صقور الشمال وفيلق الشام وفرقة الحمزات ولواء سليمان شاه والسمرقند .

وبشكل معلن أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال مقابلة مع محطتي "دي، وسي أن أن تورك" عن بدء توجيه قوات تركية إلى ليبيا بشكل تدريجي لدعم حكومة الوفاق الوطني في "حربها" ضد الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.

ويأتي ذلك بعد موافقة البرلمان التركي على إرسال قوات عسكرية تركية إلى ليبيا في 2 يناير 2020 في سياق الاتفاق العسكري الأمني الذي تم توقيع بين الطرفين. ويشمل الاتفاق، الأمن والتدريب العسكري وصناعة الدفاع ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية، واللوجستيات والخرائط، والتخطيط العسكري، ونقل الخبرات، وتأسيس مكتب تعاون دفاعي وأمني متبادل وقت الحاجة إليه.

وفي 24 ديسمبر 2019 تحرك نحو 300 مقاتل من الفصائل السورية الجهادية تجاه ليبيا للقتال بجانب المليشيات المتحالفة مع حكومة الوفاق، ثم 350 آخرين في 29 ديسمبر 2019، وكان هؤلاء المقاتلين قد تلقوا تدريبات خاصة بهم في معسكرات جنوب تركيا.

ووفق تقارير إخبارية متطابقة، يحصل كل شخص من المرتزقة، على 2000 دولار شهريا هذا إلى جانب وعود بالحصول على الجنسية التركية فيما بعد.

ومطلع العام 2020، أظهرت لقطات فيديو، تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، لرجال يتحدثون بلهجات سورية في طرابلس، حيث قال أحدهم "الجيش السوري الحر موجود في ليبيا للدفاع عن الإسلام"..."لقد حررنا هذا المعسكر بأكمله من قوات حفتر".

وفي ذات الإطار قام الجيش الليبي بنشر

> تقوم شركة «سادات» العسكرية الخاصة التي تمولها قطر بتدريب القوات وإرسالها إلى ليبيا للقتال مقابل راتب شهري ألفي دولار.

معلومات عن وصول مجموعة من المقاتلين التابعين لتركيا من سوريا إلى ليبيا، لهم علاقة بتنظيم القاعدة والعديد منهم مطلوبون على قوائم الإرهاب للعديد من الدولة كان أغلبهم أعضاء في جبهة النصرة وداعش وهم من مختلف الجنسيات.

وفي ذات السياق تقوم شركة سادات العسكرية الخاصة التي تمولها قطر بتدريب القوات وإرسالهم إلى ليبيا للقتال مقابل راتب شهري ألفي دولار ويمتلك تلك الشركة عدنان تانري فيردي المستشار السابق العسكري للرئيس التركي.

وفي 4 فبراير 2020 أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان عن وصول 4700 مقاتل من لواء المعتصم وفرقة السلطان مراد و لواء صقور الشام والحمزات وفيلق الشام وسليمان شاه ولواء السمرقند إلى ليبيا للقتال بجانب الميليشيات الليبية.

ويأتي هذا في ظل حديث وكالات انباء عالمية عن توافد ألفي مقاتل سوري إلى ليبيا لدعم حكومة الوفاق من الميليشيات المختلفة بنحو 650 مقاتلا من الفرقة الثانية للجيش الوطني السوري لمدعوم من تركياو 1350 مقاتلا من لواء الشامو قد عملوا على تشكيل فرقة حملت اسم المجاهد الليبي "عمر المختار" .

وفي 7 مارس 2020 بلغ عدد المرتزقة السوريين الموجودين على الأراضي الليبي حوالي 6000 مقاتل، قتل منهم حوالي 117 الذين انضموا إلى معارك ميليشيات طرابلس ضد الجيش الوطني الليبي.

هذا وذكرت مصادر رفيعة المستوى داخل الفصائل السورية و«الجيش الوطني السوري»، أكدت أن تركيا نفذت أكثر من 153 رحلة جوية خلال عام 2020 فقط. وكانت تلك الطائرات تحمل مقاتلين وعتادًا عسكريًا وأسلحة ومتخصصين في التدريب العسكري. ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وتباطؤ الأعمال العدائية، اقتصرت المهام الموكلة لهؤلاء المقاتلين على الحراسة وتسيير الدوريات الأمنية.

وكانت مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة، ستيفاني ويليامز، قد كشفت

في 7 مارس 2020 بلغ عدد المرتزقة السوريين الموجودين على الأراضي الليبي حوالي 6000 مقاتل، قتل منهم حوالي 117 الذين انضموا إلى معارك ميليشيات طرابلس ضد الجيش الليبي.

مطلع ديسمبر 2020 عن وجود 20 ألفا من «القوات الأجنبية والمرتزقة»في ليبيا، معتبرة ذلك انتهاكاً «مروعا»للسيادة الوطنية.

كما أشارت إلى وجود عشر قواعد عسكرية في ليبيا، تشغلها بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية ومرتزقة. لكنّ تركيا قامت في 22 ديسمبر 2020، بالتزامن مع تصريحات الممثلة الأممية، بتمديد نشر جنودها وخبرائها ومرتزقتها في ليبيا لمدة 18 شهراً.

كما أرسلت طائرات مسيرة ومدربين ومستشارين عسكريين إلى ليبيا بموجب اتفاق عسكري موقع مع حكومة الوفاق الوطني. وأرسلت مرتزقة سوريين، بحسب خبراء الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أيضا، أكد مقاتلون في الجيش الوطني السوري أن الذهاب إلى ليبيا أصبح إجباريًا وليس اختياريًا، حيث يُعاقب أولئك الذين رفضوا الانتشار بالفصل من الجيش الوطني والطرد من شمال سوريا- منطقة نفوذ الجيش الوطني، وإنه تم فصل مئات المقاتلين أيضا من لواء سليمان شاه (المعروف أيضًا باسم الأمشات) لعدم الامتثال لأوامر الذهاب إلى ليبيا.

وتتوزع قواعد المرتزقة السوريين، في الغالب حول مدينة سرت، حيث يقع خط الجبهة إلى الجنوب، في قواعد جوية رئيسية، خاصة في الجفرة، على بعد 500 كم جنوب طرابلس، وإلى الغرب في الوطية والتي تشكل أكبر قاعدة عسكرية على الحدود التونسية.

وكانت هناك عمليات توزيع منظمة إلى «المرتزقة السوريين» فقد حددت مصادر ليبية موثوقة، من بينها ضباط ليبيون، المواقع التالية للمرتزقة السوريين في طرابلس، وهي مناطق انتشار المرتزقة في طرابلس وفقا لدراسة صادرة باللغة الإنجليزية من موقع «Sŕia for Truth and Justice» يوم 21 مارس (آذار) 2021 على النحو التالي:

معسكر الصاحبة على الحدود مع تونس، قاعدة معيتيقة العسكرية، مخيم النعام، غابة النصر، جمعية الدعوة الإسلامية

> ستيفاني ويليامز، كشفت مطلع ديسمبر 2020 عن وجود 20 ألفا من «القوات الأجنبية والمرتزقة» في ليبيا، معتبرة ذلك انتهاكاً «مروعا» للسيادة الوطنية.

العالمية، مخيم النازحين، مشروع الموز بالفرنج، مشروع الهضبة، غرفة عمليات فرعية في مبنى فندق قيد الإنشاء في منطقة قصر الضيافة، قاعة احتفالات تابعة لشركة الكهرباء للمناسبات العامة بالقرب من مقبرة الحسين.

كما أقام المرتزقة مراصد فوق مستشفى الصفوة بالمنطقة ذاتها، منطقة السواني- الزهراء بطرابلس، وبيوت تابعة لعائلة الميرغني على طول محور جامع السويحلي، وأقاموا مراصد لأكاديمية القرآن الكريم بالمنطقة، ومزرعة ومنزل المسؤول الليبي السابق عبد الرحمن السيد ، وفي منطقة السدرة جنوب طرابلس، والنادي الدبلوماسي قرب عين زارة، ومركز السيطرة على الأمراض، ومقر عسكري في مزرعة خلف مجمع القرقني الصحي، ومنطقة صلاح الدين، عيادة الأم والطفل.

وبعد تصاعد عمليات النقل والكشف عن تفاصيلها عبر وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، اعترفت الحكومة التركية، في 21 فبراير 2020، بوجود مرتزقة موالين لأنقرة في ليبيا، إلى جانب عناصر التدريب الأتراك. لقد أرسلت تركيا، ميليشيات كبيرة تحمل اسم أحد سلاطين العثمانيين وهو السلطان مراد، وتضم مسلحين تركمانيين، عبر مطار طرابلس على متن طائرة عسكرية تركية، أقلعت من مطار إسطنبول في 26 يناير (كانون الثاني) 2020، مقابل الحصول على راتب شهري يصل إلى (2000) دولار، ووعد بالجنسية التركية، ومن يلقى حتفه يصل عائلته مبلغ (500) دولار لمدة سنتين.

من جانب آخر أشارت وكالة «رويترز» في تقرير لها نشر في 15 يونيو 2020 إلى أن المصادر التركية القريبة من الحكومة تؤكد تعاون أنقرة والوفاق لتأسيس قاعدتين عسكريتين في ليبيا، وهما: قاعدة مصراتة البحرية في شمال غربي البلاد، وقاعدة الوطية الجوية غربًا بالقرب من الحدود التونسية وهي القاعدة التي أعلنت حكومة السراج في مايو 2020 السيطرة عليها بعد التغلب على قوات

> كلما ازداد عدد المقاتلين القادمين من سوريا إلى ليبيا، ستكون من الصعب إعادتهم إلى سوريا أو تركيا، ما يعني أنّ نسبة كبيرة منهم ستظل في ليبيا لمدة أطول أو تفر إلى البلدان المجاورة لها.

الجيش الوطني الليبي التي يقودها المشير خليفة حفتر.وتحدث تقرير لموقع «العربية نت»في 17 يونيو 2020 أن أنظار تركيا اتجهت نحو قاعدة الوطية الجوية وميناء مصراتة البحري، حيث تتطلع إلى إنشاء قاعدتين عسكريتين في إطار مشروعها التوسعي في الأراضي الليبية، وضمن خطط لتثبيت وجودها العسكري في منطقتي شمال أفريقيا وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

وترى لاورا كابيس كيشريرد، الخبيرة الألمانية في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن «خطورة المقاتلين (الإسلامويين) في ليبيا ستكون مطروحة أمام البلدان المجاورة لليبيا، لكن ذلك سيكون على المدى البعيد». وتضيف ذات الخبيرة أنه «كلما ازداد عدد المقاتلين القادمين من سوريا إلى ليبيا، سيصير عليهم من الصعب العودة إلى سوريا أو تركيا، ما يعني أنّ نسبة كبيرة منهم ستظل في ليبيا لمدة أطول أو تفر إلى البلدان المجاورة لها».

وكان تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا قد حذر، من أن تقوم عناصر من تنظيم داعش وتنظيم أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة، بتشكيل خلايا جديدة بمناطق أخرى من ليبيا وخاصة الجنوب الغربي الذي يعتبر منفذا إلى دول الساحل.

وقالت اللجنة حينها إن لجوء عناصر تلك التنظيمات المتطرفة لهذه المنطقة الشاسعة والمفتوحة سيسمح لها بالتواصل مع تنظيمات إرهابية أخرى منتشرة بالمنطقة على غرار تنظيم بوكو حرام في نيجيريا، والقاعدة في بلاد المغرب، وتنظيم الموقعون بالدم، وجماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا.

وتعتبر جماعة التوحيد والجهاد التي يتزعمها «إياد أغ غالي»، هي الأكثر صلة بقيادات التنظيمات الإرهابية في ليبيا المدعومة من إردوغان.وتشهد دول الساحل الأفريقي التي تضم بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد نشاطا لتركيا وقطر تحت شعار التعاون والدعم، حيث لوحظ نشاطهما في مناطق عدة من الدول المذكورة خاصة في المناطق المشتعلة.

اخيرا يمثل التزام حكومة تركيا بالاتفاقات الدولية الخاصة بأمن واستقرار ليبيا، وإعادة المرتزقة إلى شمالي سوريا، عبر تركيا، عبئا كبيرا على حكومة أنقرة، التي تتحمل التزامات مالية، إلى جانب تعهدات واتفاقات غير معلنة بين «الاستخبارات التركية»وقيادات تلك الجماعات. كما أن عدم التزام تركيا بتعهداتها أمام تلك الجماعات، يمكن أن يفجر الخلافات بين تركيا وقيادات المرتزقة السوريين، وهذا يمكن أن يكشف تفاصيل أكثر حول تورط حكومة أنقرة بنقل المرتزقة. هذا الاحتمال ربما يدفع تركيا إلى التخلص من هذه الجماعات المرتزقة والمتطرفة، لأسباب أمنية، بدفعها للتسرب خارج ليبيا بدل العودة إلى شمال سوريا، ويمكن أن تكون جهة المرتزقة إلى أفريقيا أو أوروبا.

> أكد مقاتلون في ما يسمى «الجيش الوطني السوري» أن الذهاب إلى ليبيا أصبح إجباريًا وليس اختياريًا، حيث يُعاقب أولئك الذين رفضوا الانتشار بالفصل من الجيش الوطني والطرد من شمال سوريا

ملف ترحيل المرتزقة الأجانب..

ضغط فرنسي ومراوغات تركية

رامي التلغ

أصبحت تركيا، منذ سنة 2011، أحدَ الرعاة الرئيسيين للتطرف، في أكثر مكان من خلال تعزيز سياساتها الداعمة للإسلام اللسياسي والجماعات المتطرفة، ويمكن اعتبار ليبيا إحدى الدول، التي استثمرت فيها تركيا، بشكلٍ مكثف، في رعاية تلك الجماعات وعلى رأسها المرتزقة المستقدمون من سوريا بما يمثلونه من خطرٍ لا على ليبيا فقط، بل حتى على دول الجوار وأوروبا في صورة صدر قرار بضرورة التخلص منهم.

فالمرتزقة السوريون، تسمية باتت تطلق على عناصر الفصائل المسلحة التابعة للمعارضة السورية الموالية لتركيا والتي زج بها في الصراع الليبي الذي دار بين الجيش الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر وبين قوات حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج. فمن فصائل مسلحة موالية لتركيا في شمالي سوريا ترفع العلم التركي فوق مقراتها، إلى ما بات يعرف بالمرتزقة السوريين يحاربون في دولة أخرى تبعد عن بلدانهم التي سلموها في إطار التحولات التي حصلت في سوريا وطردهم من أغلب المناطق.

أولى طلائع المرتزقة السوريين وصلت إلى العاصمة الليبية طرابلس في كانون الأول 2019 وكان على رأس هؤلاء فهيم عيسى من فصيل السلطان مراد «الجيش الوطني السوري» المتهم بارتكاب انتهاكات وجرائم ضد الإنسانية في منطقة عفرين السورية، ثم كان استقدامهم تباعا إلى حين توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، بل حتى بعد الاتفاق في ظل الإصرار التركي على المناورة بالقضية.

وإثر الإتفاق السياسي الذي أفرز حكومة الدبيبة أواخر الشهر الماضي،تصدّر ملف المرتزقة الأجانب إهتمامات السلطة الجديدة، حيث دعا رئيس الوزراء الليبي المكلف، قوات المرتزقة والمقاتلين الأجانب المتواجدين في ليبيا إلى المغادرة، مؤكدا عزمه التواصل مع الأمم المتحدة بهدف رحيل هذه القوات.

وقال الدبيبة في كلمته أمام النواب في الجلسة التي انعقدت في سرت «المرتزقة خنجر في ظهر ليبيا، ولابد من العمل على إخراجهم ومغادرتهم، وهو أمر يتطلب الحكمة والاتفاق مع الدول التي أرسلتهم». وتقضي أهم بنود الاتفاق السياسي برحيل القوات الأجنبية والمرتزقة في مهلة تسعين يوما، انتهت من دون رحيل أو تفكيك هذه القوات ومغادرتها الأراضي الليبية.

وقد كشفت الأمم المتحدة مطلع

> تأكيد فرنسي بضرورة إخراج المرتزقة من ليبيا، قوبل بمراوغة من رئيس ـ»الأعلى للدولة»، والذي طالب بالتفرقة بين قوات تركيا وغيرها.

ديسمبر الماضي، عن وجود 20 ألفا من «القوات الأجنبية والمرتزقة» في ليبيا. كما أشارت إلى وجود عشر قواعد عسكرية في ليبيا، تشغلها بشكل جزئي أو كلي قوات أجنبية ومرتزقة.

من جانبه، قال وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان في الفترة الماضية إن بلاده تعمل على انسحاب المرتزقة الأجانب من ليبيا، مضيفا أن بلاده «تعمل على انسحاب المرتزقة من ليبيا لتحقيق السيادة والاستقرار والوحدة». وأنه «ينبغي فتح الطريق الساحلي في ليبيا، للسماح بانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة».

من جانبه، أكد مصدر دبلوماسي فرنسي أن باريس رصدت «تحركات» لانسحاب مرتزقة سوريين من ليبيا، حسب ما نقلته عنه وكالة «فرانس برس». وقال المصدر: «هذه واحدة من البوادر المشجعة التي لاحظناها. شوهدت ولوحظت تحركات «لانسحاب المرتزقة الذين نشرتهم تركيا، مشيراً إلى أنه لا يزال يتم «توضيح وتأكيد» الأمر».

تأكيد فرنسي بضرورة إخراج المرتزقة من ليبيا، قوبل بمراوغة من رئيس «الأعلى للدولة»، والذي طالب بالتفرقة بين قوات تركيا وغيرها. جاء ذلك خلال لقاء جرى بالعاصمة النيجرية نيامي، جمع رئيس «المجلس الأعلى للدولة» خالد المشري والوفد المرافق، بوزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، على هامش حفل تنصيب الرئيس النيجري الجديد محمد بازوم. وقال بيان صادر عن «الأعلى للدولة»، إن وجهات النظر بين المشري ولودريان تباينت فيما يتعلق بإخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

وأكد المشري على ضرورة إخراج المرتزقة وأي قوات موجودة بشكل غير شرعي أولا، ثم خروج القوات التي جاءت بناء على دعوة مما وصفها بـ«السلطات الشرعية، الموجودة بناء على اتفاقيات واضحة»، في إشارة إلى القوات التركية والمرتزقة الذين دفعت بهم أنقرة إلى ساحات القتال في ليبيا. فيما شدد وزير الخارجية الفرنسي على ضرورة خروج كل القوات الأجنبية على الأراضي الليبي في وقت متزامن، دون التفرقة.

من ناحية أخرى،اتهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تركيا بـ«التراجع عن احترام كلمتها» في اتفاقيات التهدئة المبرمة في برلين حول السلام في ليبيا، محذرا في نفس الوقت أنقرة من التدخل في الانتخابات الفرنسية. وقال ماكرون في إطار فيلم وثائقي بثته قناة التلفزيون الفرنسية «فرانس 5» خلال برنامج «سي - دان لير» عن تركيا في ظل حكم نظيره رجب طيب أردوغان «علينا توضيح دور تركيا في الناتو».

ومنذ إعلان البعثة الأممية إلى ليبيا في 5 فبراير/شباط الماضي، وتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، عاد ملف المرتزقة الأجانب في ليبيا إلى واجهة الأحداث، وسط مطالبات دولية بسحب تلك العناصر من ليبيا، واحترام خارطة الطريق الأممية

> يؤكد متابعون للملف الليبي أن الخطر التركي سيظل قائماً إلى حين فك الارتباط به بشكل كلي فلدى الحكومة التركية أطماع تريد حملها معهم كمكاسب في انتخابات الرئاسة التركية 2023 لدغدغة مشاعر الناخب التركي على حساب الشعب الليبي الذي تجرع ويلات الحروب وعدم الاستقرار.

التي ستقود البلاد إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

من ذلك، يرى مراقبون أن خطوات عملية مرتقبة لترحيل المرتزقة الموجودين على الأراضي الليبية بمثابة بوابة الاستقرار الأولى، وبما يفتح الطريق أيضاً أمام تفكيك الميليشيات المحلية، الأمر الذي من شأنه إزالة أحد أبرز العوائق والتحديات التي تقف أمام حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد دبيبة. فخروج المرتزقة من ليبيا يمثل تحدياً كبيراً، وبلا شك سوف يحد من النفوذ التركي الذي أخذ في التنامي خلال الفترة الأخيرة، ويوطد الاستقرار والسلام في الوطن.

ويؤكد متابعون للملف الليبي أن الخطر التركي سيظل قائماً إلى حين فك الارتباط به بشكل كلي فلدى الحكومة التركية أطماع تريد حملها معهم كمكاسب في انتخابات الرئاسة التركية 2023 لدغدغة مشاعر الناخب التركي على حساب الشعب الليبي الذي تجرع ويلات الحروب وعدم الاستقرار،حيث يمثل طرد المرتزقة جميعهم دون استثناء أكبر تمظهرات هذا التوجه و هو من أولويات الحكومة الجديدة التي تحتاج بعض الوقت للحكم على نتائج عملها.

ويصل عدد المرتزقة السوريين الذين لا يزالون متواجدين على الأراضي الليبية حتى الآن ممن دفعت بهم أنقرة للقتال في ليبيا، إلى حوالي 6750 مرتزقاً، طبقاً لأحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن المرصد السوري، في 13 مارس الماضي.

** شدد وزير الخارجية الفرنسي على ضرورة خروج كل القوات الأجنبية على الأراضي الليبي في وقت متزامن، دون التفرقة.

** خطوات عملية مرتقبة لترحيل المرتزقة الموجودين على الأراضي الليبية بمثابة بوابة الاستقرار الأولى، وبما يفتح الطريق أيضاً أمام تفكيك الميليشيات المحلية، الأمر الذي من شأنه إزالة أحد أبرز العوائق والتحديات التي تقف أمام حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد دبيبة.

المهدوي:
إيجاد الآلية.. كلمة السّر في حل أزمة المرتزقة

حوار/ همسة يونس

شدد الأكاديمي والمحلل السياسي أحمد المهدوي، على ضرورة إيجاد آلية مناسبة لإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، وإلزام الجميع باحترام هذه الآلية. وأكد المهدوي في حوار أجرته معه «بوابة إفريقيا الإخبارية»، أن بقاء القوات الأجنبية والمرتزقة من شأنه أن يطيل أمد الصراع ويعرقل إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في 24 ديسمبر القادم.

إلى نص الحوار:

** بداية.. ما تقييمك لتطورات ملف المرتزقة في ليبيا؟

ملف القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا هو ملف حساس للغاية وهناك أطراف دولية متورطة في هذا الملف، لذلك الملف يتحرك بوتيرة ضعيفة جدا، وهذا بدوره سيكون عائق وعقبة كبيرة أمام إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر القادم، ولهذا من الضروري العمل على إيجاد آلية لإخراج المرتزقة قبل إجراء الانتخابات.

** ما تعليقك على جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 فيما يتعلق بملف المرتزقة؟

جهود اللجنة العسكرية ممتازة فيما يخص استكمال بنود فتح الطريق الساحلي وتبادل الأسرى، أما فيما يخص ملف القوات الأجنبية والمرتزقة اعتقد أنها مساءلة معقدة لا يمكن للجنة العسكرية حلها منفردة ولابد من إشراك حكومة الوحدة الوطنية والدول التي لها مرتزقة في ليبيا للمساهمة في إنهاء وحل هذا الملف.

** لأعتقد أن كلمة السر في ملف المرتزقة من البلاد هو إقرار الآلية التي سيتم عبرها ذلك.

** برأيك هل هناك نوايا جادة دوليا لسحب المرتزقة من ليبيا؟

المجتمع الدولي تنقصه الإرادة الحقيقة

الجادة لإنهاء الأزمة وإلزام القوات الأجنبية والمرتزقة على الخروج، لذلك نرى الدول التي لديها قوات أجنبية ومرتزقة تماطل في إخراج قواتها، بل وترسل في تعزيزات وقوات أخرى. كما أن هناك حسابات ومصالح للدول الفاعلة في الملف الليبي وهي من تعطل وتعرقل إخراج المرتزقة، بل يتم أيضا استخدام هذا الملف لابتزاز السلطات في ليبيا من أجل تحقيق أهداف ومصالح هذه الدول في ليبيا.

**** برأيك.. هل قرار إخراج المرتزقة الأجانب من ليبيا بحاجة لمساعدة دولية؟**

نعم اخراج المرتزقة والقوات الأجنبية يحتاج إلى تدخل دولي لأن الدول التي لها قوات هي دول قوية وأبدت ضمنيا عدم رغبتها في الخروج الآن.

**** هل يهدد بقاء المرتزقة في ليبيا العملية السياسية وتحقيق المصالحة؟**

بقاء القوات الأجنبية والمرتزقة من شأنه أن يطيل أمد الصراع في ليبيا ويعرقل إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في 24 ديسمبر القادم، واعتقد أن كلمة السر في ملف إخراجهم من البلاد هو إقرار الآلية التي سيتم عبرها ذلك، وأيضا إلزام الجميع باحترام هذه الآلية حتى لا يتم التلاعب بهذا الملف.

** هناك حسابات ومصالح للدول الفاعلة في الملف الليبي وهي من تعطل وتعرقل إخراج المرتزقة، بل يتم أيضا استخدام هذا الملف لابتزاز السلطات في ليبيا.

رشوان: تركيا لم تجل مرتزقتها وتواصل تحدي المجتمع الدولي

حوار/سوزان الغيطاني

عاد ملف المرتزقة في ليبيا إلى الواجهة بعد إعلان المرصد السوري لحقوق الإنسان توقف عملية إعادة المسلحين السوريين الموالين لتركيا حيث أكد أن 6630 مرتزقا لايزالون متواجدين بليبيا وأن هناك نوايا تركية لإبقاء مجموعات من الفصائل السورية الموالية لها في ليبيا لحماية القواعد التركية هناك مبينا أن الجانب التركي، لايزال يراوغ ويناور بملف العودة وسط استياء متواصل من المقاتلين المتواجدين هناك، لاسيما بأن أوضاعهم سيئة جداً من حيث عدم حصولهم على رواتبهم ورغبتهم الشديدة بالعودة.

صحيفة المرصد أجرت لقاء مع المحلل السياسي سعيد رشوان الذي أكد أن الموقف التركي مازال غامضا بل ومصرا على عدم الامتثال لرغبة الليبيين في تحدي للمجتمع الدولي كما لازالت تركيا لم تجلِ مرتزقتها وتتحجج بحجج التدريب والاتفاقِ الأمني مع حكومة الوفاق التي انتهى عهدها.

إلى نص الحوار:

** كيف تتابعون تطورات ملف المرتزقة في ليبيا؟

ملف المرتزقة من أهم الملفات التي تشغل الشعب الليبي واستقراره ووحدته وهو ما ينص عليه الاتفاق السياسي بجنيف وكذلك يحظي باهتمام واتفاق دولي حتى بين الدول المتدخلة بشكل مباشر في الملف الليبي وأنا أرى أن خروج المرتزقه أساس لاتفاق إعادة توحيد المؤسسه العسكرية في ليبيا ويعد أهم مرتكزات لجنة 5+5 العسكريه وهو خيار ليبي لا يمكن الحياد عنه حتى لو بالقوة ومهاجمة المرتزقه التي تتجاهل قرار الشعب الليبي في حقه في الحرية والسيادة على أرضة .

** كيف تنظرون إلى موقف تركيا من ليبيا في المرحلة الأخيرة؟

الموقف التركي مازال غامض بل ومصر على عدم الامتثال لرغبة الليبين في تحدي للمجتمع الدولي ولازالت تركيا لم تجلِ مرتزقتها وتتحجج بحجج التدريب والاتفاق الأمني مع حكومة الوفاق التي انتهى عهدها وظروف وجودها بالكامل وبحسب المعلومات المتداولة إلى اليوم فإن تركيا تنقل المرتزقة إلى ليبيا في تحدي لإرادة المجتمع الدولي والليبيين.

** إلى أي مدى يمكن لتركيا أن تغير موقفها وتترك التدخل العسكري في ليبيا وتركن للحل السياسي؟.

تركيا يجب أن تفكر بشكل عقلاني وتترك سياسة التدخل العسكري والتعدي على السيادة الليبية وتستبدلها بالاحترام

** أدعو السلطة الليبية لاتخاذ موقف قوي بشأن المرتزقة

والمشاركه في التنمية والاعمار.

** إلى أي مدى ترى أن المجتمع الدولي سيضغط على تركيا للتوقف عن التدخل السلبي في ليبيا؟.

للأسف الأخبار المؤكدة إلى اليوم تشير إلى أن تركيا تعبث بإرادة الليبيين وتقوض الاتفاق الذي نتج وولد بجهود ليبية ودولية وهنا يكون المجتمع الدولي أمام اختبار باحترامه لتعهداته بخروج جميع المرتزقة من الأرض الليبية .

** كيف تتابع موقف حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبه؟

أدعو السلطة التوافقية التي أيدها كل الليبيين إلى اتخاذ موقف جاد وقوي في إخراج المرتزقة من الأرض الليبية حتى باستخدام القوة إذا استنفذت الضغط السياسي .

** هل تتوقعون خروج كامل المرتزقة من ليبيا أم تستبعدون ذلك؟

خروج المرتزقة يعد أولوية قبل الانتخابات وقبل أي استحقاقات سياسية.

** تركيا تعبث بإرادة الليبيين مصرة على عدم الامتثال لرغبتهم في خروج المرتزقة.

كاريكاتير

محمد قجوم